تقرير

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

اتفاق الطائف يقف منذ ثلاثة عقود ونيّف حارسًا ضامنًا التوازنات اللبنانيّة وسط عواصف التحدّيات

اتفاق الطائف هو الاسم الذي تعرف به وثيقة الوفاق الوطني التي وضعت بين الاطراف المتنازعين في لبنان، بوساطة سعودية في 30 ايلول عام 1989 في مدينة الطائف. اقره لبنان في 22 تشرين الاول من العام ذاته، منهيا الحرب الاهلية اللبنانية بعد اكثر من 15 عاما على اندلاعها

مضى على الاتفاق 36 عاما، ولم تطبق جوانب اساسية من بنوده. يعود هذا التعثر الى اسباب عدة، ابرزها التحولات الجيوسياسية التاريخية التي عاشتها منطقة الشرق الاوسط، وادت تداعياتها الى عدم تنفيذه بالكامل بسبب انشغال الدول العربية الراعية ودول عواصم القرار بقضايا اخرى. اضافة الى استمرار الانقسامات الطائفية، وتدخلات القوى الاقليمية، وعدم التوافق حول تطبيق الاصلاحات السياسية والاقتصادية، مما اضعف سيادة الدولة اللبنانية وتفاقم مشاكلها الاجتماعية والمعيشية، واستمرار التحديات في تحقيق الاستقرار على كل المستويات.

لم تكن اهمية هذا الاتفاق في كونه مجرد وثيقة انهت الحرب الاهلية، بل في قدرته على معالجة هواجس المكونات اللبنانية المتراكمة منذ تأسيس دولة لبنان الكبير. حينها دافع المسيحيون بقوة عن هذا الكيان، معتبرين انه سيكون في خدمة لبنان الصغير، في وقت كانت فيه العلاقات بين الطوائف مشوبة بالشكوك العميقة. فالمسيحيون كانوا يشككون في انتماء المسلمين للبنان ورفضوا منحهم اصلاحات دستورية تضمن شراكة فعلية، فيما كان المسلمون يرون في المسيحيين امتدادا للغرب ويشككون في عروبتهم وولائهم للقضايا العربية المحقة.

عام 1943، لعبت اقلية مسيحية بقيادة الشيخ بشارة الخوري دورا مفصليا في الاستقلال عن الانتداب الفرنسي، مقتنعا بأن بقاءه تحت عباءة فرنسا سيجعله "واحدا من مليون خائف"، لكن خروجه يعني ايضا انه سيكون الرئيس المسيحي الوحيد في العالم العربي. في المقابل، تمسك معظم المسيحيين بالانتداب كضمانة سياسية وامنية وثقافية وادارية، بينما رغبت غالبية المسلمين في انضمام لبنان الى سوريا الكبرى. مع ذلك، برزت اقلية مسلمة على رأسها رياض الصلح دعت الى استقلال لبنان، ادراكا منها أنه سيكون للسنة موقع القرار في رئاسة الحكومة، بينما في سوريا الكبرى لن يكون لهم هذا الامتياز.

في العام 1948، طرح المفكر جورج نقاش معادلة تختصر المأزق: "سلبيتان لا تصنعان امة"، المسيحيون لا يريدون لبنان جزءا من سوريا، والمسلمون لا يريدون الانتداب، لكن ماذا يريد الطرفان معا؟

مرت العقود بسلسلة من الازمات: ثورة 1958، هزيمة 1967، اتفاق القاهرة، الانزلاق الى الحرب الاهلية، حتى جاء اتفاق الطائف عام 1989 ليقدم رؤية توافقية لا تقوم على مقايضة مطالب، بل على دمج قناعات وطنية. فبدلا من معادلة في مقابل معادلة، جاء النص التأسيسي بمقدمة الدستور حاسمة: "لبنان وطن نهائي لجميع ابنائه"، وهي صيغة ترضي الطموح المسيحي الى كيان مستقل وترتقي في قاموسه الى مستوى "القداسة". وفي الوقت نفسه، اقر الاتفاق بـ"هوية لبنان العربية وانتمائه الى العالم العربي"، تحقيقا لمطلب اسلامي جوهري له رمزية مماثلة.

هكذا تحول اتفاق الطائف الى عقد اجتماعي سياسي يتجاوز مجرد النقاش القانوني حول بنود طبقت واخرى علقت، ليؤسس لرؤية وطنية جامعة تضع حدا لمعادلات الخوف والهيمنة، وتعيد تعريف الشراكة الوطنية على اسس أكثر توازنا وعدلا.

هذه الصيغة التي ولدت بعد حوالى قرن من الهواجس والصراعات، ليست مجرد تسوية سياسية، بل تمثل جوهر التوازن الوطني الذي يجب الحفاظ عليه. فالاتفاق الذي جاء بعد دماء وانقسامات، رسم معالم مشروع دولة عادلة تقوم على شراكة متكافئة بين جميع مكوناتها، وليس على هيمنة طرف او قلق طرف آخر. اذ يتميز بتركيبته القانونية التي تجمع بين بنود سيادية تهدف الى بسط سلطة الدولة بقواها الذاتية على كامل التراب اللبناني، وبين بنود اصلاحية جوهرية، منها: اقرار اللامركزية الادارية الموسعة لتقريب الدولة من المواطن، تعزيز التنمية المتوازنة، انشاء اللجنة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية كبوابة نحو دولة مدنية، انتخاب مجلس نواب خارج القيد الطائفي لترسيخ مفهوم المواطنة، واستحداث مجلس شيوخ تمثيلي على اساس طائفي ليطمئن الهواجس التاريخية للطوائف في المرحلة الانتقالية.

لكن هذه الرؤية لم تكتمل، اذ تم تعليق تنفيذ اتفاق الطائف من العام 1990 بسبب تدخل القوى الخارجية في مسار بناء الدولة، ووضع اليد على القرار اللبناني، بما حال دون تحقيق السيادة الكاملة او تنفيذ الاصلاحات البنيوية التي نص عليها

الاتفاق. فقوانين الانتخابات المتعاقبة لم تنتج روح الطائف ولا مضمونه التمثيلي، كما ان اللامركزية الادارية الموسعة بقيت حبرا على ورق، والطائفية السياسية لم تلغ بل ازدادت ترسخا في المؤسسات. كذلك لم يطبق مبدأ "لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك"، الذي يشكل احد ابرز اعمدة الاتفاق، ولم ترتق الطبقة السياسية الى مستوى التحديات لتحديد موقع لبنان ضمن منظومة المصلحة العربية ولمقاربة المصلحة الوطنية بواقعية في منطقة لا تهدأ، تنام على معطى وتستفيق على آخر، وسط تغيرات متسارعة ترسم خارطة جديدة للتحالفات والاولويات.

الاتفاق انطلق من الهواجس التاريخية، وبني على سلسلة من المبادرات والاوراق السياسية التي طرحت خلال سنوات الحرب، بدءا من الوثيقة الدستورية التي اطلقها الرئيس الراحل سليمان فرنجية، مرورا بمؤتمر لوزان والاتفاق الثلاثي، وصولا الى كل المساعي الداخلية والخارجية التي سعت لإخراج لبنان من اتون الصراع الدموي. يسجل في هذا السياق نجاح الديبلوماسية السعودية، بقيادة وزير الخارجية آنذاك الامير سعود الفيصل، في تحقيق اختراق تاريخي في الملف اللبناني عبر انجاز هذه الوثيقة ورعايتها في العام 1989، واضعة بذلك حدا فعليا للحرب الاهلية اللبنانية التي استمرت اكثر من 15 عاما.

شكل اتفاق الطائف ثمرة نادرة للديبلوماسية العربية، والسعودية تحديدا، اذ يعد حتى اليوم الوثيقة الوحيدة التي نجحت في توحيد الموقف اللبناني والعربي والدولي حول حل سياسي شامل. فعلى الرغم من تعليق تنفيذ بعض بنوده نتيجة التدخلات الاقليمية، والانتقادات السلبية التي وجهت اليه من بعض الاطراف، لم يسقط بل صمد في وجه كل التحديات لأن لا بديل متوازنا له على الساحة اللبنانية. هذا الامر يمنح الاتفاق صفة الوثيقة "الحية" نتيجة حفاظه على

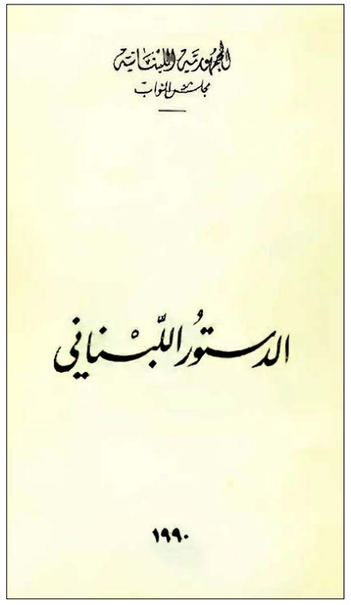

> **اتفاق الطائف ثمرة نادرة للديبلوماسية العربية وتحديدا السعودية**

التوازن الدقيق بين مكونات المجتمع اللبناني، واعتماده مرجعية سياسية ودستورية لا تزال تحظى بإجماع محلي واقليمي ودولي، باعتبار انه لم يكن مجرد تسوية مرحلية بل رؤية متكاملة لصيغة عيش مشترك، جعلت منه الحجر الاساس للاستقرار.

هذا الاتفاق اصبح ضرورة اليوم اكثر من اي يوم مضى، ونظرا الى اهميته والبنود التي تضمنها لإعادة بناء الدولة ومؤسساتها، شكل محورا بارزا في خطاب القسم والبيان الوزاري، باعتبار ان استعادة سلطة الدولة تعتمد على استكماله، وتطبيق ما تبقى منه وتصحيح سوء تطبيقه، خصوصا انه بات مرجعية اساسية في مسار الاصلاح وتكوين السلطة، الامر الذي دفع رئيس الحكومة نواف سلام الى الاعلان، في خطوة وصفت بالمفصلية، وبلهجة واضحة لا تحتمل التأويل، قرار مجلس الوزراء الذي انعقد برئاسة رئيس الجمهورية جوزف عون، والقاضي بتكليف الجيش اللبناني وضع خطة شاملة لبسط سلطة الدولة على كامل التراب اللبناني قبل 31 آب 2025، وتنفيذها بالكامل قبل نهاية العام الجاري.

ما ميز هذا الاعلان ليس فقط توقيته، بل الاطار الدستوري الذي اختاره الرئيس سلام لتقديمه الى اللبنانيين، اذ استهل كلمته بالتشديد على ان هذا القرار يستند الى احكام الدستور اللبناني واتفاق الطائف، في اشارة واضحة الى ان هناك نصا مرجعيا، اسمه اتفاق الطائف، ينظم العلاقات اللبنانية – اللبنانية. كذلك لم يتردد في التذكير بأن اتفاق الطائف، الذي يشكل حجر الزاوية في الحياة السياسية منذ اكثر من ثلاثة عقود ونيف، سبق في صدوره القرارات الدولية ذات الصلة مثل القرار 1559 والقرار 1701، وكذلك سبق مجيء اي موفد اميركي الى بيروت، سواء مورغان اورتيغاس او توم براك.

بهذا الموقف، اراد الرئيس سلام ان يؤكد للرأي العام اللبناني والدولي ان الدولة اللبنانية، في هذه المرحلة الدقيقة، ليست في موقع مَن ينفذ سياسات مفروضة من الخارج، بل هي في صدد تنفيذ ما سبق ان توافق عليه اللبنانيون انفسهم، في اطار مشروع وطني لاستعادة السيادة وبناء الدولة وترسيخ منطقها، وتفعيل دور الجيش كضامن وحيد للسلم الاهلي والسيادة الوطنية.

وقد لاقى القرار ترحيبا لبنانيا وعربيا ودوليا، كما سجل التفاف حول خطوة الرئيسين عون وسلام، لجهة البدء بتنفيذ ما تبقى من اتفاق الطائف.